الدين وقضاياه
في مجال التربية والتعليم

ت. فانجيل

إنّ تناول موضوع المسائل الدينية في التربية والتعليم يتضمن بحث الأمور الأساسية من قبيل دعم الدولة للتعليم الديني، أو الوقوف في وجه المدارس التابعة للكنيسة، بالإضافة إلى تناول بعض الأمور الجزئية، فعلى سبيل المثال، هل يمكن أن يلبس المسلمون الزي الديني في المدارس الرسمية العلمانية؟ وسوف يكون اهتمامنا في هذا المدخل منصباً على دراسة مواقف الحكومة ـ بصورة عامة ـ من التربية والتعليم من حيث الدفاع عنها أو الضغط عليها. إن العلاقة بين الدين والدولة في القرن العشرين يتخذ أربعة نماذج رئيسية وهي:

هيمنة الحكومة غير الدينية، هيمنة الحكومة الدينية (الثيوقراطية)، التعايش بين الاثنين، فصل الدين عن الدولة. وفي ما وراء ذلك، فإن علاقة الدين بالدولة في هذا القرن، وعلى طول التاريخ كانت متزلزلة وغير مستقرة؛ وفي الجملة، فإن علاقة الحكومة بالدين تسير نحو حرية الأديان.

هيمنة الحكومة غير الدينية:

تدعي السلطات في البلدان العلمانية، أن لها التفوق على الأمور الدينية، فهي تتعامل مع مقولة الدين من منطلق القوة والاقتدار، حسب ما تراه صالحاً في نجاح سياستها من حيث التسامح، أو الضغط والتنكيل .

وهذا لا يعني أن يكون تعامل الدولة مع التربية والتعليم هو القمع والشدّة دائماً، بل يمكن أن يكون بمعنى أنّ الأهداف غير الدينية للحكومة يجب أن تكون هي المحددة لطبيعة العلاقة بين الدولة والدين. ومثل هذا الأمر يكون صادقاً حتى في الحالة التي يقر فيها القانون الأساسي للدولة حرية العبادة الدينية. وإن استغلال الحكومات للدين والمؤسسات الدينية من أجل مصالحها وأهدافها يرجع إلى قرون عدّة مضت، فالسياسات الحكومية السابقة تؤكد أنها كانت تتخذ وتؤيد بعض الأديان من أجل تعميق الروابط الاجتماعية وإقرار السلام والهدوء. والنموذج البارز على هيمنة الدولة غير الدينية في القرن العشرين هو الدول ذات العقيدة الماركسية ـ اللينينية، كما كان الحال في الاتحاد السوفياتي السابق. ففي عام ١٩٢١م منعت الدولة التعليم والتربية الدينية للصغار، وأعلن قانون العمل الإجباري كعقوبة على التعليم الديني، وأُغلقت المدارس التي كانت تحت إشراف الكنيسة وبدأت المدارس الحكومية بترويج الشبهات والآراء المضادة للدين. وعلى كل حال، فقد قلّت المظلومية الشديدة التي كانت تمارس على التعليم والتربية الدينية، ومنذ عام ١٩٧٥م سُمِح للأهل بإخضاع أبنائهم للتعليم الديني.

بالإضافة إلى هذا النموذج، فقد أجازت البلدان التي كانت واقعة تحت الستار الحديدي للاتحاد السوفياتي التعليم الديني الخاص، كما هو الحال في ألمانيا الديمقراطية وبولندا، وسُمح للمدارس الحكومية في بولندا التي كانت تدار وفقاً للقانون الشيوعي بالتعليم الديني، ومع هذا فقد كانت العلاقة بين الكنيسة والدولة في هذا البلد بعد الحرب العالمية الثانية متوترة. وفي ألمانيا اتخذ النظام الاشتراكي القومي (١٩٣٣م ـ ١٩٤٥م) سياسة مزدوجة تتراوح بين التنكيل بالدين والاستفادة منه لأغراض خاصة، وقد كان اليهود من ضحايا الاضطهاد الديني، فقد صُودرت معابدهم وممتلكاتهم، وأحرق الملايين منهم في الأفران الجماعية[٢]، وفي مقابل ذلك، فقد اعترفت الكنيسة الكاثوليكية بالنظام السياسي النازي واحتفظت بحقها في التعليم الديني والامتيازات الأخرى. وعلى كل حال، فقد نجح الحزب النازي. في بافاريا Bavaria في إجبار التلاميذ على اختيار المدارس الدينية في مقابل المدارس غير الدينية، وقد امتعض رجال الدين الكاثوليك من المسؤولين في الحزب. وفي الواقع، فإن العلاقة بين النظام ورجال الدين كانت قلقة، فمن جهة كان المسؤولون في الكنيسة يصرون على انتقاداتهم للحكومة وبالأخص مواقفها السياسية، في حين كانت الحكومة تسعى دائماً للتنكيل بالكنيسة وتصر على ممارسة الضغط ضدها. ففي ظل حكومة الرايخ الثالث كان المعلمون من رجال الدين مجازين من قبل النظام بالتعليم في

المدارس العامة، وكان إعطاء هذا الإذن وسيلة للحد من الحرية التعليمية لهؤلاء المعلمين. وقد قُلِّصت الحصة الدراسية للتعليم الديني إلى ساعة واحدة في الأسبوع.

وبعد عام ١٩١٤م منع التعليم الديني للتلاميذ الذين يتجاوز سنهم أكثر من أربعة عشر عاماً، ومنعت أناشيد أعياد ميلاد المسيح (Corals) طوال مدة الحرب، وأُعلِنَ رسمياً المنع من استخدام كلمة كريسمس (Christmas) وتبديله بالأعياد القومية القديمة (Yuletide)، إن جميع هذه التغييرات هي في الحقيقة جزء من المحاولات الواسعة لتحويل المراسم الدينية المتنوعة، وتغيير عيد ميلاد المسيح إلى عيد للثوريين غير الدينين. وقد غيروا المناهج الدينية في المدارس لكي تتلائم مع السياسات العنصرية للنظام النازي، فكانوا ينتقون بدقة من العهد القديم بعض العبارات بقصد كشف النقاب عن التاريخ اليهودي، فكانوا يذكرون عيسى(ع) (Yesus) كأحد الأبطال والقادة (Fuhrer) الذين قضوا على اليهود، ودعوا الناس إلى عبادة الله –سبحانه وتعالى–. وعلى كل حال، فقد حاول القادة الدينيون الوقوف في وجه مثل هذه المحاولات المنحازة التي تسعى للاستفادة من التعاليم الدينية لأغراض دنيوية، مذكّرين بحالة الصراع المستمرة بين سلطة الدين وسلطة الدنيا.

والمكسيك وجه آخر من وجوه هيمنة الدولة غير الدينية، فالقانون الأساسي لهذا البلد (١٩١٧م) يحكي عن نوع من الائتلاف الناجح بين المجاميع التي تشكلت بعد الثورة عام (١٩١١م). وقد أخذ هذا القانون بنظر الاعتبار الاشتراكية الرأسمالية، الديمقراطية، الديكتاتورية، الجماعات التي تميل إلى الحرية، ثم شرع بتنفيذ السياسات التي بدأت في القرن التاسع عشر، هذه السياسات التي كانت تميل إلى الحد من نفوذ الكنيسة الكاثوليكية الرومانية. وخطط القانون المذكور بمنع المؤسسات الدينية من ممارسة التعليم الابتدائي، والمتوسط، وإعداد المعلمين، مع ضمان الحرية الدينية في المعابد والأماكن الشخصية فقط، تحديد النشاطات الدينية داخل الكنيسة، ومنع المؤسسات الدينية من تملك الأموال غير المنقولة، الوقوف في وجه أي نوع من أنواع الدعم للكنيسة والتعليم الديني، بالإضافة إلى حرمان رجال الدين من حق الرأي والاشتراك في المؤسسات السياسية، أو إبداء الرأي العلني بشأن القوانين العامة وانتقادها، أو انتقاد المسؤولين الحكوميين. ورغم أن جميع هذه القوانين لم تأخذ حيز التنفيذ قط، ولكنه تم بذل بعض المحاولات في هذا المجال وانتهت بالعنف والقتل، وفي نهاية المطاف تم الوصول إلى التوافق المؤقت بين الحكومة والكنيسة.

وخلال هذه المدة، فإن القوانين المتعلقة بمخالفة المؤسسة الدينية لم تلغَ بصورة نهائية

ولم تنفذ بصورة كاملة، فقد استمرت المدارس الكاثوليكية الخاصة بنشاطها مع إخفاء ماهيتها الواقعية والتخفيف من مطالبها نوعاً ما. ثم قامت الحكومة بمناورة سياسية في عام ١٩٩١م بإصلاح الدستور، ما أدى إلى بروز الاختلافات بين الدولة والكنيسة بصورة علنية. وفي ضوء الظروف الجديدة، سمِح بالتعليم الديني في بعض المناطق الخاصة، وأُذِن لرجال الدين بالاشتراك في الانتخابات، واستمرت أماكن العبادة في ممارستها للطقوس العبادية بالتمرد على المنع القانوني، ثم زاولت وظيفتها بصورة رسمية، وُسمح للكنيسة بالاستفادة من ممتلكاتها، وأصبحت الخدمات العامة التي كانت تقوم بها قانونية بعد أن كانت ممنوعة. وبعد سقوط حكومة الرايخ الثالث، وتغير القانون الأساسي في المكسيك، وانهيار الاتحاد السوفياتي والكتلة المنضوية تحت لوائه، ذاق العالم طعم الحرية الدينية.

الهيمنة الدينية (الثيوقراطية):

ترجع جذور التسلط الديني للحكومة غير الدينية إلى زمان الإمبراطورية الرومانية المقدسة في القرون الوسطى، وحكومة «جون كالفن» (John Calvin) في جنيف (Geneva) في القرن السادس عشر الميلادي. ويكاد ينحصر النفوذ الديني على الحكومة والتربية والتعليم في التسعينيات من القرن العشرين على مساحة محدودة من المجتمع العالمي (إيران وإسرائيل). ففي عام ١٩٧٩م أطاحت الثورة في إيران بالعهد الملكي وأقامت الجمهورية الإسلامية، وفي ظل هذه الأوضاع فإن القدرة والسلطة تتركز بيد الفقيه (Faqih) بصورة كاملة؛ أي بيد الشخص المختص بالقانون الإسلامي، العادل والتقي، والمنتخب من قبل الغالبية العظمى كأفضل شخص للقيادة، وإن سلطته تشمل انتخاب بعض أهم المناصب الحكومية ومن جملتها منصب مجلس صيانة الدستور، والمجلس المذكور يمكنه إعادة النظر في جميع القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان حتى تتلاءم مع قوانين الإسلام. وبعد أن استلمت الثورة مقاليد الأمور وجهت التربية والتعليم وجهة دينية، فقد هُذِّبت جميع المناهج والمتون التي يُظن بأنها تسيء إلى الإسلام، وأقيمت الدروس الدينية من المراحل الابتدائية، حتى الجامعة، وطُرِدَ بعض المعلمين من مدارسهم لكي يحصل الاطمئنان بأنه لا يقوم بالتعليم إلا الأفراد المطلعين والملتزمين بحقيقة الإسلام.

ثم أصبحت مراقبة سلوك التلاميذ وملبسهم أمراً مقبولاً؛ لكي يتفق ذلك مع تعاليم

الإسلام. وقد انتهى الأمر إلى ملاحقة أكبر أقلية غير مسلمة في إيران؛ أي البهائيين[٣]، فأُغلِقَتْ جميع مدارسهم بالإضافة إلى اتخاذ بعض الإجراءات ضدهم.

وعلى كل حال، فقد اعترف دستور عام ١٩٧٩م بالمسيحيين، الأرمن والآشوريين كأقلية دينية، وفي ظل هذا القانون وضمن اعترافه بحقهم بالاحتفاظ بمدارسهم الخاصة، واعتبار ذلك أمراً مُجازاً، فقد منحهم أيضاً بعض الحقوق السياسية والقانونية. ومع ذلك، فقد أصرت وزارة التربية والتعليم على عدّة أمور، منها أن يكون مدراء المدارس الأرمنية من المسلمين، ولا بد أن تكون لغة التدريس في جميع الدورات الدينية باللغة الفارسية، وأن تحظى دروس اللغة والأدب بموافقة الحكومة، وعلى الطالبات التزيي بزي مثيلاتهن من المسلمات في المحافل العامة، وكذلك فقد اعترف هذا القانون باليهود والزرادشتيين كأقلية دينية رسمياً.

وتُعدُّ إسرائيل من الجمهوريات الديمقراطية التي تدار على أساس البرلمان اليهودي، فالقانون الأساسي لهذا البلد لم يدوّن بالمعنى الواقعي للكلمة، وعوضاً عن ذلك، فقد وضع المجلس بعض القوانين المهمة تُعرف بالقوانين الأساسية. فقد كانوا بصدد أن يكون لديهم قانون أساسي؛ ولذلك فإن المجلس يتمتع ـ من الناحية النظرية ـ بالقدرة على تغيير ماهية النظام، أو سياسة الحكومة كما يشاء. ففي هذا البلد لا يوجد أي مستند قانوني؛ ولذلك فإن تعيين حدود العلاقة بين الدين والدولة يحصل في ظل ائتلاف الاتجاهات السياسية في المجلس فقط ومن هنا، فإن الكثير من التكتلات المعارضة صاحبة النفوذ تعتقد بأن اليهودية هي الأساس ونقطة البداية في هذا النظام.

إن سياسة التربية والتعليم في إسرائيل تقع تحت تأثير النفوذ الديني، فنظام التربية والتعليم في هذا البلد يشمل المؤسسات التعليمية العامة بفرعيها بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة في التعليم؛ إذ إنه بالرغم من أنّ المؤسسات التعليمية الحكومية غير الدينية تتجنب النظام الديني في التربية والتعليم، فهي تسعى إلى ترويج الفكر اليهودي من خلال الدورات التعليمية وغيرها، ويحضر العرب والأقليات الأخرى في المدارس الحكومية، وقد عُدلت مناهج هذه المدارس لكي تتلاءم مع أولوياتهم الدينية، فمثلاً لابد أن يكون المربون ورجال الدين الذين يقومون بعملية التعليم ينتمون إلى المذهب نفسه الذي ينتمي إليه التلاميذ. وإن القسم الديني لنظام التعليم الحكومي يقوم بالتعليم والتربية على الطريقة القديمة وبصورة منظَّمة، وهذا القسم من النظام العام يعمل بصورة مستقلة عن القسم

غير الديني. ومع الأخذ بنظر الاعتبار التركيب الإداري وطريقة انتخاب المناصب الرسمية للقسم الديني، فإن السيطرة المؤثرة على هذا القسم من نظام الدولة يقع في يد الأحزاب والتكتلات الدينية.

وعلاوة على هذين القسمين في التعليم الحكومي العام، يوجد في إسرائيل نظام المدارس الخصوصية أيضاً، وهو الذي يستلم المساعدات والمنح من الحكومات بطرق متعددة. وكذلك فإن المدارس التابعة للكيبوتز، تتلقى دعماً مالياً بصفتها مدارس مستقلة، وأمّا المدارس الرسمية المسيحية، فإنها تتلقى المساعدة من الحكومة أيضاً. إن مساعدة الحكومة للأنظمة التعليمية الخاصة لا تخضع للكثير من العراقيل، بل إن المدارس الخاصة الحديثة التابعة لفرع (أغودات إسرائيل) "Augdat Israel" تتمتع بحد أقل من القوانين، ومن هنا فإن البرامج التعليمية التي يقيمونها تقع تحت تأثير الدراسات التقليدية أكثر من الدراسات غير الدينية من قبيل الرياضيات، العلوم الطبيعية، اللغات الأجنبية، والتربية البدنية. إن وزارة التربية والتعليم تُلزم المعلمين في تلك المدارس بأن يكون لهم صلاحيات خاصة كأمثالهم في المدارس الرسمية الأخرى، ولا بد من أن تكون لغة التعليم في هذه المدارس - غير التوراة - هي اللغة العبرية وليست اللغة اليهودية (Yiddish)، وهي اللغة القديمة للتعليم في مدارس اليهود الأوروبيين غير الصهاينة.

وبشكل عام، فإن سياسة التربية والتعليم المرسومة من قبل الفكر الديني لا تعني مظلومية الأقليات الدينية الأخرى بالضرورة، وإن كان هذا القلق موجوداً في إيران، وكذلك في إسرائيل فإن المدارس المتعلقة بالأقليات العربية تتمتع بمزايا أقل بالنسبة إلى المدارس اليهودية في كثير من المجالات، بالإضافة إلى أنها تشكو من قلة الإمكانات المادية.

السياسات التعددية للتوافق:

هناك الكثير من الحكومات الحديثة ذات ميول تعددية تختلف بعضها عن بعضها الآخر باتخاذها خطوطاً واتجاهات متنوعة. إنّ الاتجاه الذي يبعث على الاختلاف عبارة عن تقسيم الحكومة إلى جهتين، المجتمع غير الديني أو اللامبالي بالدين، ومن جهة أخرى المجتمع الديني. ومن الاتجاهات الأخرى في تضعيف الحكومة هو عبارة عن الاختلاف بين التكتلات الدينية نفسها، والذي قد يكون نتيجة اختلافات قومية وعرقية شديدة؛ ولهذا فإن التعددية هي دعوة إلى التنافس بعيداً عن التعصب، ومع هذا فمن الممكن أن تسود السياسة

التوافقية بدلاً من النزاع والتعارض، خصوصاً إذا كانت التوجهات المختلفة متساوية بقدر كاف؛ بحيث تصل إلى نتيجة مفادها أنه لا يمكن أن تتسلط إحدى المجموعات على الأخرى، كما أن هذا الأمر سوف يكون مكلفاً ومضراً أيضاً من حيث الفعالية والإمكانيات، ومن الممكن أن تشجع النزعة التحررية التقليدية للوصول إلى الوفاق.

إن البلدان التي اختارت السياسة التوافقية قامت بتحقيق ذلك بطرق عدة:

فبعضها قامت بتأسيس مدارس خاصة مستقلة تضم مجاميع متنوعة من المجتمع الموجود في هذا البلد، وعملت على دعمها وترغيبها. وبعضها سمحت بتأسيس مؤسسات تعليم مستقلة في النواحي العامة من أجل إيصال الخدمات للأقليات الدينية. وهناك من سعى إلى اختيار التعليم الديني للطلاب الذين يرغبون فيه باعتباره قسماً من برنامج المدرسة العام. ورغم أن هذه النماذج مختلفة في ما بينها ولكنها تشترك في أمرين مهمين وهي:

١- فقدان كل نوع من أنواع الاضطهاد الديني.

٢- دعم الحكومة للتربية والتعليم الديني.

وتعتبر هولندا والدانمارك (Netherlands Denmark) [١] أحد الأشكال الرائجة لسياسة التعايش، ففي الدانمارك يحق لكل ثماني عشرة عائلة تشكيل مدرسة خاصة وبدعم حكومي. ومثل هذه السياسة موجودة في هولندا أيضاً؛ بحيث إن ثلثي الصغار يتلقون تعليماً في مدارس خاصة مدعومة من الحكومة مالياً. إنّ سياسة الحكومة الهولندية تتمثَّل في تشجيع هذه المدارس من حيث دعمها بكافة الإمكانات المادية، كما أنها تشرف على النفقات عن طريق ربط ميزانية القطاع العام بالخاص؛ بحيث إن النفقة التي تستلمها العوائل تعادل ما يتقاضاه كل فرد في المدارس العامة المحلية. ومن الممكن أن تطالب المدارس الخاصة بمساعدة شهرية (ليست من أجل التعليم) وإن كان هذا الخيار محدوداً، وفي مقابل هذا الدعم تقوم الحكومة بفرض بعض القوانين الخاصة من قبيل عدد الموظفين في التعليم، صلاحية التدريس، إقالة المعلمين من غير ذوي الكفاءة، ووضع البرامج الدراسية. أمّا خريجو هذه المدارس فلا بد أن يشتركوا في الامتحان العام في البلد.

وتتبع فرنسا سياسة تعليمية أخرى، والأمر الذي يؤدي إلى نجاح هذه السياسة - بصورة مؤكدة - هي الميزانية الموضوعة من قبل الحكومة لإنشاء المدارس الدينية الخاصة،

فكل مدرسة يمضي على تأسيسها خمس سنوات، على الأقل، يحق لها أن تبرم عقداً مع الحكومة تستلم بموجبه مساعدة مالية شرط أن تتبع القوانين الحكومية الخاصة. وهناك نوعان من العقود المهمة بين الحكومة وهذه المدارس وهي: عقد المشاركة والعقد البسيط، ففي النوع الأول من العقود (المشاركة) تتحمل الحكومة جميع المسؤوليات المالية للصفوف التي تقع تحت شروط العقد شرط أن تقبل المدرسة المناهج، الجدول الزماني، والبرامج التعليمية للمدارس الحكومية.

وعلى كل حال، فإن هذه المدارس تحتفظ بخصائصها الدينية، وإن المعلمين في هذه الصفوف أما أن يكونوا معلمين حكوميين من قطاع التربية والتعليم، أو معلمين خاصين يتعاقدون مع الدولة بعقد خاص. إن المعلمين الذين يعملون تحت هذا العقد يعاملون كالموظفين في الحكومة. أما بالنسبة إلى العقد البسيط في المدارس الخصوصية، فيتمتع بمستوى أقل، من الدعم المالي وحقوق المعلمين. ولا تجبر هذه المدارس على اتباع البرامج الحكومية في التعليم، ولكنها ملزمة فقط بعدم مخالفة الأصول الأساسية للتربية والتعليم العام. وعلى كل حال، فإن هذه المدارس يجب أن تؤهل التلاميذ للامتحان الرسمي، وأن لا تعطيهم المناهج الممنوعة من قبل وزارة التربية والتعليم، علماً بأن المعلمين في هذه المدارس لا يعتبرون موظفين في الدولة كما هو الحال في المدارس التي تخضع لعقد المشاركة. ففي المدارس التي تقع تحت شروط هذا العقد، لابد للمدير أو موظفي المدرسة أن يملأوا المناصب الشاغرة، وبمجرد أن يستخدم هؤلاء الأفراد من قبل هذه المدارس، لابد أن يُعرَّفوا إلى الدولة لأخذ الإجازة في العمل.

واتبعت بريطانيا سياسة مشابهة بتأسيس أنواع مختلفة من المدارس المجانية، وقد تغاضت هذه المدارس عن بعض حريتها في العمل في مقابل استلامها مقادير مختلفة من المساعدات المالية من الحكومة. أمّا الحكومة الألمانية، فقد توصلت إلى اتفاق مختلف نوعاً ما بالنسبة إلى التربية والتعليم الديني، فالقانون الأساسي لألمانيا سمح ـ وبصورة واضحة ـ بحق إنشاء المدارس الخاصة؛ حيث قضت أعلى محكمة في ألمانيا بأن هذا الأمر يستلزم الدعم المالي من قبل الحكومة، وعلى هذا الأساس لم تأخذ بنظر الاعتبار ميزانية خاصة لتأسيس هذه المدارس ـ المشهورة باسم المدارس البديلة، وليست التكميلية ـ ولكنها كانت تتمتع بتأمين ميزانية خاصة لإدارة شؤونها وهو الحق الذي تتمتع به المدارس الخاصة.

تقدم المدارس العامة في ألمانيا التعليم والتربية الدينية في برامجها، كما هو الحال

بالنسبة إلى باقي الدول في الدانمارك، بريطانيا، فرنسا، هولندا، السويد، النرويج، وبعض الأقطار الأخرى. إن الدورات التعليمية المذكورة في عدد من النظم الحكومية مثل ألمانيا، النرويج، الدانمارك، السويد هي دورات خاصة تروج للاعتقاد من منظار ديني خاص.

يعتبر تعليم العقيدة الكاثوليكية أمراً إجباريا في المدارس العامة والخاصة في القسم الفرنسي من أسبانيا، ويعفى الصغار من هذا التعليم طبقاً لطلب رسمي، في ما إذا لم يكن والدهم كاثوليكياً. وأمّا في بريطانيا، فإن التعليم والعبادة الدينية طبقاً للتعديل القانوني في عام ١٩٨٨م يعتبر أمراً لازماً وضرورياً في جميع مدارس المقاطعة (المدارس المجانية والمدارس التي تستلم مساعدة مالية من الحكومة)، ومثل هذا الإصلاح لم ينفَّذ في المدارس المستقلة. فالمدارس التي حصل فيها الإصلاح المذكور فرضت بعض الأعمال العبادية على جميع التلاميذ، أو القيام ببعض الأعمال العبادية المتناسبة مع أعمارهم.

أمّا في مدارس المحافظات، فإن أغلب المراسم العبادية تكون ذات طابع مسيحي، وقد أخذ بنظر الاعتبار نوع من الحرية النسبية في تغيير هذه الطريقة، إن هذا التغيير يعتمد على عدد من العوامل من جملتها خلفية عوائل الطلاب، فقد يطلب مدير المدرسة إعفاء تلاميذه من الالتزام بقانون العبادة عند عدم القدرة على إجراء هذه العبادة بالأسلوب المسيحي. أما بالنسبة إلى التعليم والتربية الدينية فالدورة لا بد أن تكون غير مذهبية، وعلى أساس البرامج الدراسية الرسمية. إنَّ هذا البرنامج يقع ضمن صلاحية المجالس المحلية المعتبرة بالنسبة إلى التعليم والتربية الدينية، وهذا الأمر يعكس حقيقة أن السنن الدينية في بريطانيا إنما كانت تجري على أساس العقيدة المسيحية رغم أن هذا البرنامج قد أخذ بنظر الاعتبار المذاهب الأخرى في المملكة البريطانية.

أمّا في ولايتي أونتاريو (Ontario) ، وكيبك (Quebec) الكنديتين، فلهما منهج آخر في قبول التعددية الدينية ضمن النظام العام في التربية والتعليم، ففي هاتين الولايتين يمكن للأقليات الدينية (الكاثوليك والبروتستانت) أن تستفيد من النفوذ الحكومي لاختيار أعضاء إدارة مدارسهم، وهذه المدارس تُدار عن طريق الحكومة أيضاً. أمّا المدارس الدينية، فإنها تستفيد من الضرائب الحاصلة للنواب الكاثوليك والبروتستانت.

إن البلدان التي تختار هذه السياسة تسلم بنقطة مهمة وهي: إن مفهوم الحرية الدينية له جانبان:

أ- حق التحرر بحد ذاته يمثل الجانب السلبي من مفهوم الحرية.

ب- الجانب الإيجابي للحرية، وهو أنَّ عدم تقييد العمل والاعتقاد الديني يُعتبر أمراً غير لائق. ولهذا، فإن البلدان التي مارست سياسة التعايش استطاعت أن تمنع الضغط والاضطهاد الديني بالإضافة إلى الدعم الحكومي للدين.

فصل الدين والدولة:

إن مقولة فصل الدين عن الدولة تتضمن بعض المفاهيم من قبيل الاعتقادات والأعمال الدينية، والدعم غير الحكومي، أو أقل حد من تدخل الحكومة في الأمور الداخلية للأديان، التعليم والتربية الدينية وعدم استخدام الحكومة للدين من أجل مقاصد غير دينية. إن استخدام هذه السياسة تثير القلق بالنسبة إلى النتائج النظرية التي يصعب إدراكها؛ وذلك لأن الفصل الكامل بين الدين والدولة يؤدي إلى الخصومة والكراهية للدين. هذه النظرية غالباً ترتبط بالولايات المتحدة، ولكن لم يحصل التطبيق الكامل لها بصورة معقولة ومناسبة حتى أواسط القرن العشرين.

إن أول خطوة في نشوء هذه النظرية يرجع إلى عام ١٩٧١م عندما اتخذ هذا البلد أول تعديل في القانون الأساسي في عام ١٧٨٧م، يمنع بموجبه الحكومة الوطنية من وضع أي قانون يعتبر فيه التشكيلات الدينية رسمية، بالإضافة إلى منعه القيام بأي مراسم دينية بحرية. والمقصود الأصلي من هذا التعديل ما زال موضع بحث وجدل تاريخي، ومن البديهي فإن التعديل المذكور قيد من قدرة المجلس النيابي في الولايات المتحدة فقط. ومن هنا، فحتى ذلك الزمان الذي كان فيه القانون الأساسي ساري المفعول، فإن بعض الولايات كان في استطاعتها تأسيس كنيسة واحدة أو عدة كنائس رسمية. ولم تتبع الولايات التي أعلنت مذهباً معيناً بصفته مذهباً رسمياً طريقة واحدة في الاعتراف بالدين. ومع ذلك، فإن الميزة الرئيسية لبعض الولايات هو أخذ الضرائب من السكان في مقابل الدفاع عنهم وحمايتهم.

وفي مقارنة هذا الوضع مع التقليد الرائج في بريطانيا في ذلك الزمان، فإن أعضاء الكنيسة غير الرسميين لم يحرموا من المناصب الحكومية ومع ذلك، فقد انتهى الأسلوب الاختياري للاعتراف بالدين في عام ١٨٣٣م بإعلان ولاية ماسشوستس (Massachusetts) بعدم رسمية كنيستها؛ وذلك بعد قبول أول إصلاح، ولم يكن الهدف

الرسمي من التشكيلات الدينية هو قطع الدعم الحكومي للدين والتعليم الديني. وعندما وضع الديوان العالي للولايات المتحدة مساعدة الدين من الناحية القانونية موضع التنفيذ في عام ١٨٠٠م-١٩٤٧م، كان موضوع هذه المساعدة للتعليم الديني الخاص موضع جدل وبحث كبيرين، وبعض هذه المناقشات كانت تدور حول التناقض مع المذهب الكاثوليكي، وعلى الرغم من وجود هذه المناقشات، فقد استمرت بعض صور المساعدة للتعليم الخصوصي في المدارس الكاثوليكية . إن إعفاء الكنيسة من الضرائب المستحقة على أملاكها كانت من الخصائص المشتركة للولايات. ومع هذا الواقع، فإن كثيراً من الولايات وضعت قوانين وشروطاً في الدستور منعت بموجبه استفادة المدارس المتعلقة بالكنيسة من ميزانية الولاية وذلك في أواخر القرن التاسع عشر. ومع ذلك، فقد استمرت بعض أشكال المساعدات؛ حيث وضعت خمس عشرة ولاية حافلات نقل مجانية للمدارس الدينية وذلك في عام ١٩٣٠م. أمّا في عام ١٩٤٥م فإن ستّاً من الولايات أعارت الكتب الدراسية للتلاميذ في المدارس الخاصة.

إن دعم الحكومة للدين طوال مدة مائة وخمسين عاماً كان كبيراً وواضحاً حتى في المدارس الحكومية. ففي أواسط القرن التاسع عشر بدأ الترويج للبروتستانتية في المدارس؛ حيث وقعت هذه المدارس تحت تأثير المذهب البروتستانتي بالتدريج بعدة طرق، كالاستفادة من قراءة أناشيد الإنجيل وبعض المواد الثقافية الأخرى. إن الأدب البروتستانتي الإنجيلي يشتمل على كامل النظام المسيحي الذي يتناول العلاقة بين الإنسان والخالق والوطن، وقد تراجعت الخصائص البروتستانتية الإنجيلية عن برامجها الأصلية في أواسط القرن العشرين وأصبحت أكثر دنيوية. أمّا المدارس العامة، فقد كانت تفتتح أيامها الدراسية بالمراسم الدينية التي تشمل قراءة الإنجيل والدعاء. وقد نشر الديوان العالي للولايات المتحدة مجموعة من الآراء في بداية القرن العشرين من قبيل حق تأسيس المدارس الخاصة، وأنه لا يجوز أن تتدخل الحكومة في مراقبتها أكثر من الحد اللازم، وكذلك موضوع مساعدة المدارس الخاصة وإجراء المراسم الدينية في المدارس العامة.

وفي العقد الثالث من القرن العشرين طرح الديوان المذكور بعض الآراء حفظ بموجبها استقلالية المدارس الخاصة في مقابل التشريعات القانونية، وفي الوقت نفسه حافظ على الإشراف الحكومي الواسع على تلك المدارس، ما أدى إلى ضياع الكثير من الخصائص العرقية المتميزة. وقد قرر الديوان العالي، ولأول مرّة، في أواسط القرن العشرين طرح بند

مخالفة التأسيس الذي طُرِحَ في التعديل الأول على القانون؛ حيث نُفّذ في سياسة الحكومة، واستدل هذا الديوان بأن التعديل الرابع عشر على دستور الولايات والذي صُدِقَّ عليه في عام ١٨٦٩م كان - على الأقل - يشتمل على بعض التعديلات العشرة الأولية، بالنحو الذي يمكن إجراؤها للولايات، وعلى هذا الأساس فإن الديوان العالي تمسك بالقضاء من أجل تحقيق مشروع الفصل التام بين الكنيسة والحكومة. فكان القرار الأول للديوان المذكور هو وصول المساعدة للمدارس الخاصة؛ حيث أعلن: إنه لا يجب أن تُقَدَّم أي مساعدة للمدارس الخاصة الدينية، ومع هذا، فقد قرر أن يكون تأمين النقل المجاني للصغار الذين يدرسون في المدارس الخاصة الدينية، ليس من مصاديق المساعدة لكي لا ينتقض القانون المذكور. وسلك الديوان المذكور سلوكاً ذا مغزى بعد قرار عام ١٩٤٧م منع بموجبه جميع أنواع المساعدات للمدارس الدينية الخاصة، ومع ذلك، فقد أيد بعض المساعدات الخاصة باعتبارها معونات غير مُباشرة. وبالرغم من أن هذه المدارس كان يجب عليها أن تستمر في أنشطتها بأقل مقدار من المساعدات الحكومية، إلا أنّه وطبقاً لإحدى التخمينات، فإن ٩٠٪ من ميزانية المدارس الدينية الخاصة كانت تؤمن عن طريق المساعدات الحكومية. وعلى أية حال، فإن الديوان العالي قد وصل إلى نتيجة مفادها أن الكنائس والمدارس الدينية الخاصة في الولايات يجب أن تعفى من الضرائب المالية على ممتلكاتها، وهذا ما يعتبر امتيازاً مهماً وواضحاً لمثل هذه المدارس.

وفي بداية العقد السابع من القرن العشرين أصدر الديوان العالي بعض القوانين أيضاً، قيد بموجبها حضور الدين في المدارس العامة؛ أي أنه لا يجوز أن تُقدم الدروس الدينية بطريقة تدعو إلى الانحراف، ويجب أن لا تبدأ الأيام الدراسية بالدعاء أو قراءة الإنجيل. إن نتيجة هذه النزعة الدنيوية في المدارس الحكومية هو بروز عدم الرضا والغضب من قبل المسيحيين الأصوليين[٤]، فقد سعوا بالمطالبة ببعض الأمور الدينية في المدارس من قبيل إعفاء طلابهم من طرح المسائل غير الدينية التي كانوا يعترضون عليها من خلال النشاطات القانونية والسياسة، وقد وقفت القوة القضائية بوجه جميع هذه المساعي. ومن هنا، استمرت المدارس الحكومية في الولايات المتحدة كمؤسسات غير دينية.

إن الفصل الكامل بين الكنيسة والحكومة كما أعلن ذلك من قبل الديوان العالي، بقي محفوظاً كشعار أساسي للكثير من الأمريكيين. وبالرغم من ذلك، فهناك مساعٍ سياسية وقانونية تعمل لكي تكون القوانين والسياسات الحكومية ذات جنبة أكثر تسامحاً، وأن تكون المساعدات الحكومية للمدارس الخاصة أكثر من ذي قبل وأن تستأنف مراسم الدعاء في المدارس.

الهوامش

(١) Dominant Secular Control.

(٢) قضية المحرقة النازية من القضايا المثيرة للجدل ويرى بعض الباحثين أن الصهيونية استفادت إعلامياً من تضخيم هذه الأرقام، بل يعتقد أن مسألة المحرقة مختلقة من أساسها(المحرر).

(٣) لا يشكل البهائيون أكبر أقلية غير مسلمة في إيران كما يدعي الكاتب (المترجم).

(٤) Fundamentalist Christians.